

دور اقتصاد المعرفة في تطوير وسائل الدفع في الجزائر

أ. إبراهيم بوناب محمد أمين
جامعة الجزائر 3
brbounab@gmail.com

أ. شريف إسماعيل
جامعة الجزائر 3
cherifsmail5@gmail.com

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية وتحديث نظم الدفع في الجزائر في ظل اقتصاد المبني على المعرفة، وذلك من خلال ابراز المعوقات التي تحد من تحديث النظام المصرفي وتبنى أنظمة دفع حديثة وإيجاد اهم الاجراءات الواجب اتخاذها في سبيل النهوض بهذا القطاع الحساس الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفة، الدفع الالكتروني، الجزائر.

Abstract:

Our study is considered as a trial to study the possibilities of the transformation toward the Electronic Banking and the updating of e-payment systems in Algeria in knowledge based economics, and that's through showing the main barriers those stand in front of updating those seems, And finding the important procedures that we should take in order to develop this sector.

Key words: The knowledge economy, E-payment, Algeria

مقدمة:

يشهد الاقتصاد اليوم تغيرا عميقا، حيث أن اقتصاد العصر الصناعي يتراجع بوتائر متسارعة لصالح اقتصاد عصر الإنترنت. وتماثلا مثلما أحدث التحول من العهد الزراعي إلى العصر الصناعي تغيرات جوهرية في أساليب تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، فإن التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر على المصالح الاقتصادية للدول التي يتعين عليها أن تستوعبها، والأهم من ذلك أن تستثمرها. من القطاعات الأكثر تأثرا نجد القطاع البنكي، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة سوف يمكن البنوك من الانتقال من إدارة تقليدية تعتمد على الورق إلى إدارة حديثة الإلكترونية تعتمد على انتقال المعلومات عبر الحواسيب وفق شبكة معلوماتية داخل البنك أو وفق شبكة معلوماتية عالمية (الإنترنت)، و من خدمات تقليدية إلى خدمات حديثة الإلكترونية تواكب احتياجات الزبائن، بشكل آمن وتسلم لهم بأقل تكلفة و في أسرع وقت ممكن و في اي مكان .

إشكالية الدراسة:

أصبح لزاما على القطاع المصرفي وبخاصة في الدول النامية مثل الجزائر تحديث وتطوير مؤسساته وهذا للتكيف الإيجابي مع تلك التطورات، إلا أن ذلك يتطلب توفير بنية أساسية وبيئة قانونية وتنظيمية واقتصادية ملائمة، وإعداد جيد للكوادر الفنية إضافة إلى متطلبات أخرى، ولذلك وبناء على هذا يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير وسائل الدفع في الجزائر في ظل اقتصاد مبني على المعرفة؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. يوجد ارتباط وثيق بين الانتقال إلى اقتصاد المعرفة و تحديث وسائل الدفع .
2. هناك ضعف و تأخر في تحديث أنظمة وسائل الدفع في الجزائر .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الفرص المتاحة التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد المعرفي وإدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في القطاع المصرفي ، وتحديث وسائل الدفع والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه تحقيق بعض النقاط، نذكر منها:

- تبيان أهمية التحول نحو اقتصاد المعرفة وأثره على تطوير وسائل الدفع و الخدمات البنكية.
- إعطاء صورة عن واقع خدمات ووسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ،وتحديد العقبات التي تحد من تحديثها.

هيكلية الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة أن نلقي الضوء على أهمية تحديث أنظمة الدفع و اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: التأسيس النظري للاقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني.

المحور الثالث: تحديث وسائل الدفع في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة.

المحور الأول: التأسيس النظري للاقتصاد المعرفة .

أولاً : تعريف وخصائص اقتصاد المعرفة

1. تعريفه

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كإقتصاد المعلومات، وإقتصاد الانترنت وإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الافتراضي، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الشبكي وإقتصاد اللاملموسات... الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى إقتصاد المعرفة.

هو فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ومن جهة أولى يولد هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي. ومن جهة ثانية فهو يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي.¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عرفته بأنه : ذلك الإقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.²

ويعرفه البنك الدولي بأنه : الإقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.

2. خصائصه

يتميز إقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الإقتصاد التقليدي، و من خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص إقتصاد المعرفة، وجدنا أنه لا يخرج عن الصفات التالية :³

- أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي و الفكري.
- الاعتماد على لقوى العاملة المؤهلة و المدربة و المتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعلم و التدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة و الدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- أنه من شديد السرعة و التغيير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، و يمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى إقتصاد المعرفة، بل هو إقتصاد مفتوح بالكامل.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.

3. ركائز الإقتصاد المعرفي

يستند الإقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز، وهي⁴ :

البحث والتطوير: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية .

التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية .

الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا : أهمية ودوافع الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي

1. أهمية اقتصاد المعرفة

يمكن إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي فيما يلي⁵:

-الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد بحيث تتضمن التغيرات الهيكلية هذه ما يلي:

- زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي؛
- زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة، وفي تكوين رأس المال المعرفي؛
- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية،
- الإسهام في اكتساب القدرة التنافسية ومواجهة التنافسية العالمية،
- أن المعرفة العلمية والعملية تعتبر موردا وعنصرا إنتاجيا مهما في الإنتاج بدلا من الموارد الطبيعية التي تنسم بالندرة إزاء الطلب عليها فهي الأساس المهم حاليا لتوليد الثورة المعرفية وزيادها، وتراكمها؛
- الإسهام في تحسين الأداء حتى الوصول إلى الأداء المتميز من خلال رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين نوعيته؛
- الإسهام في إحداث التجديد و التحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها و نموها بدرجة كبيرة و بشكل متسارع ومتزايد، وبالتالي تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه؛

2. دوافع التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إن عرضنا لأهمية اقتصاد المعرفة يمكننا من القول أن هذا الاقتصاد يملك قدرات هائلة على التكيف مع المتغيرات الجديدة والانسجام مع كافة الظروف والمواقف المختلفة التي تصاحب تدويل الاقتصاد، وبذلك أصبح حتمية يجب الانتقال إليه خاصة وأن كل الظروف مواتية لذلك بالإضافة إلى توفر عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى التوجه إلى الاقتصاد المعرفي أبرزها⁶ :

- تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثورة ومولد رئيسي للقيم المضافة؛
- العولمة :حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية؛
- ثورة المعلومات والمعرفة بحيث زاد اعتمادها في الإنتاج، فنحو أكثر من 70 % من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معرفيون؛

- انتشار الشبكات مثل الأنترنت جعل العالم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى؛
 - ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة؛
 - تحرير التجارة العالمية وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف؛
- المحور الثاني : الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني**

أولاً: الصيرفة الالكترونية

1. التعريف بالبنك الالكتروني:
البنك الالكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الالكترونية والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها،⁷ ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان، وقد أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك، وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك وطريقة تقديمها.
2. الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية :
إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الأنترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها نذكر⁸:
✓ تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية.
✓ إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الأنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقاً لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.
✓ يساهم الأنترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
✓ إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسهيل التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح.
3. عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية :
إن إقامة نظام للصيرفة الالكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة المتطلبات الأساسية لقيام الصيرفة الالكترونية والتي تتمثل في⁹:
➤ التخطيط الاستراتيجي
و يتم ذلك برسم خطة وطنية لتبني الصيرفة الالكترونية تحتوي على كل العوامل التي ستعمل على تنفيذ هذه الخطة وذلك بعد تقويم الوضع الحالي للقطاع .
➤ التشريعات القانونية
تحول تقديم الخدمات المصرفية من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الالكترونية والتي تتطلب وجود تشريعات قانونية جديدة تناسب التغير والتطور الذي حدث.

➤ موجهات البنك المركزي

يضع البنك المركزي موجهاته الخاصة للبنوك والتي يوضح فيها مسؤوليات وحقوق وواجبات كلا من البنوك والعملاء وذلك فيما يخص التحويل الإلكتروني للأموال .

➤ الاتصالات وتقنية المعلومات

تقوم معظم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الاتصالات وتقنية المعلومات بكل أنواعها .

➤ نظم دفع الإلكتروني

تعتمد كل المعاملات التي تتم خلال التجارة الإلكترونية على نظم الدفع الإلكتروني إذ أنها تمثل وسائل الدفع التي من خلالها تتم إبراء الذمة.

➤ نشر الوعي بين أفراد المجتمع

ثانيا : وسائل ونظم الدفع الإلكتروني .

1. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.¹⁰

2. وسائل وتقنيات الدفع الإلكتروني

وتتمثل أهم وسائل وتقنيات الدفع الإلكتروني فيما يلي :¹¹

1. النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية عبارة عن مستودع للقيمة النقدية ، يحتفظ به في شكل رقمي في مكان آمن على الأسطوانة الصلبة للكمبيوتر والخاص بالزبون يدعى المحفظة الإلكترونية ، ويكون متاحا للتبادل الفوري في عمليات الشراء والبيع والتحويل

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الداجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما".

2. الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني هو أمر بدفع مبلغ معين من الساحب إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة إلكترونية. فبعد أن يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني ويقوم بتوقيعه توقيعاً إلكترونياً مشفراً يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع ، هذا الأخير يقوم بالتوقيع عليه كذلك كمستفيد ويرسله إلى جهة التخليص ويحتوي الشيك الإلكتروني على البيانات التالية :

رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني لشيك المستفيد.

3. بطاقات الائتمان

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة ، ولا تتم عملية الإصدار إلا بعد دراسة معمقة لموقف الزبون، وهذا حتى يتجنب البنك المصدر مخاطر عدم السداد . وأهم أنواع هذه البطاقات نذكر : بطاقة Visa ، Master card و American Express .

4. البطاقات الذكية

هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان، موجود بداخلها ذاكرة إلكترونية أو دائرة إلكترونية متكاملة تسمح بتخزين قيمة مالية معينة، وتحتوي هذه البطاقة على اسم المستهلك، العنوان، تاريخ حياة العميل المصرفية، البنك المصدر. وتتميز البطاقة الذكية بحماية أكبر ضد إساءة الاستخدام لأن المعلومات التي تحويها مشفرة، لذا شاع استخدامها كثيرا في أوروبا وأستراليا واليابان.

المحور الثالث : تحديث نظم ووسائل الدفع في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

لقد دخلت الجزائر منذ ما يزيد عن العشر سنوات في عملية إصلاح اقتصادي لتغيير جهاز يعتمد على التسيير المركزي واستبداله بقواعد جديدة للتسيير في إطار ما يعرف باقتصاد المعرفة ، هذه الإصلاحات أحدثت تحولا كبيرا في النظام البنكي، حيث وضع برنامج لتطوير وتحديث وسائل الدفع والبدء في استعمال بطاقات السحب و الدفع البنكية من طرف البنوك الجزائرية بالتعاون مع الشركة النقدية للتألي الصفقات بين البنوك كما يوجد مشروعان آخرا يمثلان في نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ونظام الدفع الشامل.

أولا : أهمية تحديث أنظمة الدفع و اعتماد الصيرفة الإلكترونية بالجزائر:

تكمن أهمية تحديث أنظمة الدفع واعتماد صيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري في:¹²

✓ يؤدي قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الإلكترونية، إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة، ولأن مثلا: إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع لمصرف بما يحتاجه من مبادي وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة، حيث يمكن من خلال المصرف الإلكتروني تسويق مختلف خدماتها المصرفية فضلا عن إجراء التعاملات والتبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة.

✓ يلزم دخول المصارف العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية، وبالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية والخارجية، ويجب في هذه الحالة أن تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري حاليا في الأسواق المصرفية العالمية.

✓ الجزائر بمساحتها الكبيرة، لا تستطيع المصارف فتح فروع عن كل منطقة وبالتالي يساهم اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري إلى اختصار المساحات وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.

✓ يشكل استعمال شبكة الانترنت في المصارف الجزائرية نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج خدماتها والإعلام بنشر تطورات المؤشرات المالية بوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

✓ تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.

✓ مواكبة المصارف الجزائرية العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهي تستعد للمنافسة في ظل بداية تطبيق الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : الجهود المبذولة في إطار تحديث نظم الدفع و الصيرفة الالكترونية في الجزائر

في إطار تحديث القطاع المصرفي في الجزائر وتقديم خدمات جديدة تتماشى مع متطلبات البنية التحتية الناتجة عن التطور التكنولوجي، وسعيا لتلبية الاحتياجات المتجددة بوتيرة سريعة للزبائن اتجهت المصارف إلى مجال الأعمال الإلكترونية بتقديم خدمات إلكترونية متنوعة، ومن أهمها:

1. خدمة بطاقة السحب ما بين البنوك¹³

هي بطاقة وطنية يمكن لحاملها السحب بها من أي بنك في التراب الوطني، كما أن استعمالها سهل يمنح للزبون فرص السحب على مدى جميع أيام الأسبوع، لها المظهر الخارجي لكل البنوك المشاركة بالإضافة إلى رمز البنك المصدر للبطاقة، ومنه يجب توفر مجموعة من الشروط من أجل الحصول على البطاقة:

- يجب أن يكون الزبون شخص طبيعي وله حساب جاري في البنك.

- أن يكون صاحب العمل أجبر، أي له رتب شهري.

- أن يكون الزبون موثق فيه.

ويرجع أول استعمال للبطاقات البنكية في الجزائر في سنة 1989 عن طريق القرض الشعبي الجزائري حيث قام بطرح بطاقة السحب من الموزعات الآلية للنقود، بهدف إعطاء والتقليل من الانتظار أمام الشبايك، إلا أن تجربته لم يكتب لها الاستمرار، ومع شركة ساتيم تم طرح البطاقة ما بين البنوك الخاصة بكل بنك. وتضمن شركة ساتيم لزيائنها سرية التعاملات بين البنوك والتجار من خلال حفظ الأرقام السرية للبطاقات الإلكترونية، وضمان اقتطاع النسب المتفق عليها بين البائع والمشتري، وهو التأمين الذي سيكون مماثلا لما يوفره أكبر العملاء الاقتصاديين في الجمال البنكي بالعالم، كما أن هدف شركة ساتيم هو إيجاد أنظمة جديدة للدفع و التعاملات البنكية بالسوق الجزائرية تتماشى مع ما هو معمول به في باقي دول العالم.

2. الخدمات البنكية عبر شبكة الانترنت¹⁴:

وتسمى أيضا بالمصارف الإلكترونية وتقدم عبر شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، فبالرغم من أن معظم المصارف الجزائرية التي لها مواقع على شبكة الانترنت إلا أن هذه المواقع ما هي إلا مواقع معلوماتية بحيث أنها تقدم معلومات حول المصرف والخدمات التي يمكن الحصول عليها فهذه المواقع تمثل المستوى الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي.

أغلب المصارف في الجزائر لها مواقع على شبكة الانترنت، إلا أنها مواقع معلوماتية، والتي تقتل المستوى الأساسي للمصارف الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني للمصارف، تعتبر كواجهة لتسويق الخدمات المصرفية، بالنسبة للمصارف والتي أبرمت عقود مع شركة الجزائر للخدمات المصرفية تصنف مواقعها ضمن الموقع التفاعلي أو الاتصالي بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه، كالبريد الإلكتروني وفحص الحسابات الجارية، وكما ذكرنا سابقا يعتبر البنك التنمية المحلية من المصارف التي تعاقدت مع الشركة الجزائرية لخدمات الصيرفة الإلكترونية لتقديم خدماتها عبر شبكة الانترنت، وقد قامت هذه الشركة بإعداد الموقع الخاص بالمصرف والعمل على سيره، والرقابة الدائمة من أجل ضمان الأمن وسرية المعاملات.

3. نظام المقاصة الإلكترونية¹⁵:

ظهرت المقاصة الإلكترونية في ماي 2006 تعتمد على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات ويشارك فيه كل من بنك الجزائر، وجميع المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر بالإضافة لبريد الجزائر واتصالات الجزائر و، SATIM، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية المصارف بالاعتماد على

الربط الشبكي فيما بينها، وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي تتمحور عملياته على المعالجة الآلية لوسائل الدفع العام من الصكوك، تحويل واقتطاع وعمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية و البرمجيات المختلفة، بشرط أن لا تزيد قيمة التحويلات عن 10 مليون دج، ما يميزها عن النظام التقليدي أن مدة المقاصة لا تزيد عن 48 ساعة، مع الأخذ في الاعتبار كل وسائل الأمان والمطابقة و استخدام نظام MICR والذي يحتوي على جميع بيانات الشيك.

4. نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة

يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بأنه نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام، وهو نظام يخص ما يلي:¹⁶
- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسير السيولة والاحتياط الإجمالي بتقليل المخاطر التنظيمية،

- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد،

5. نظام الدفع الشامل¹⁷

يتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء وسائل الدفع التقليدية أو الالكترونية (البطاقات البنكية)، وفي سنة 2002 تم وضع مجموعة عمل تولت تسطير الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الدفع والدفع الشامل. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالمقاصة الالكترونية والتفكير في وضع النصوص القانونية لمثل هذا التطور، ووضع شبكة للتحويل ونظام معلوماتي للمشاركين أو المنخرطين في النظام، كذلك وضع الشروط الملزمة لتطوير وسائل الدفع، خصوصا، الوسائل الالكترونية

وتخص العملية الدفع بالشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر، النقدية، إشعار بالاقتطاع (هي وسيلة دفع استعملت حديثا في الجزائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين إلى دائنة لاقتطاع من حسابه دائما وفي تواريخ منتظمة وتستعمل هذه الوسيلة خصيصا لدفع الفواتير الكهرباء، الغاز، الماء..الخ.

ثالثا : عقبات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي و تحديث أنظمة الدفع في الجزائر

- تعاني الجزائر من عدة نقائص تقف في وجه أية محاولة لبناء الاقتصاد المعرفي ، منها:
- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية؛
 - التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الريع البترولي و عدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛
 - غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية و الهواتف ؛
 - ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على % 80 من مواقعها مع ضعف الاهتمام به؛

- نقص الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة والاحتياجات الرئيسية من كهرباء و مياه و صحة وتعليم واستعادة الأمن و الطمأنينة ما زلت من الأولويات، لتبقى مسائل الأنترنت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤولينا ترفا لا حاجة إليه و هو في آخر قائمة الاهتمامات ،
- تركيز السياسات التعليمية على الكم لا على الكيف؛
- افتقار الجزائر للموارد البشرية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛
- تندي مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليم؛
- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الأنترنت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصادقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الأنترنت مع ضمان الأمان والسرية؛
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل إنفتاح الأسواق وانتشار الأنترنت؛

العقبات التي واجهت البنوك الجزائرية

إن إدخال أدوات دفع جديدة في نظام نقدي جديد يبدوا أمرا صعبا للغاية في الجزائر ، وبالنسبة للبنوك بشكل خاص عندما تصطدم بحواجز ثقافية، ذهنية، تقنية، تجارية و أمنية.

أ. العقبات الثقافية:

- انعدام ثقة المواطن في البنوك ؛
 - الميل إلى الدفع نقدا في الصفقات التجارية وتفضيله على باقي وسائل الدفع ؛
 - الخوف من التقنيات الجديدة و عدم إلمام المستهلكين بها؛
- ب. العقبات التقنية:

- ضعف المعلوماتية لدى البنوك؛
 - قلة التجربة والتكوين المهني في مجال النقدية؛
 - قلة الوسائل التقنية وقدم الأجهزة المعلوماتية؛
 - انعدام جهاز الاتصالات الخاص بالمقاصة الإلكترونية؛
 - ضعف الشبكة الوطنية للاتصالات وقلة الخطوط المتخصصة؛
 - العطل المتكرر على مستوى الموزع الآلي ؛
- ج. العقبات التجارية:

ضعف في السياسة التجارية للبنوك في مجال :الاتصال، الإشهار، استثمارات بطيئة، تضخيم الفاتورات من طرف البنوك فيما يخص الخدمات المقدمة بواسطة بطاقة السحب بحكم العدد القليل لهذه البطاقات الموزعة.

د. العقبات الأمنية:

- الفراغ القانوني في حالة قيام نزاع يخص البطاقة البنكية؛
- خطر السرقة والغش ، والذي قد يتطور في حالة الإقبال على بطاقات الدفع؛

ربعا : الإجراءات اللازمة من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي و تحسين أداء الخدمات المصرفية

- تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الإدارة العمومية و الشركات¹⁸: سيحدث إدخال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و تعزيز استخدامها في الإدارة العمومية و الشركات تحولاً كبيراً في اساليب تنظيمها و عملها ، حيث تمثل اليوم الضمان الوحيد لبقاء شركاتنا في ظل العولمة ، و في اقتصاد عالمي يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، فاستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال أضحى أمراً ضرورياً من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات.
- تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات.
- تكنولوجيا الاعلام و الاتصال :من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت ، إذ يجب أولاً توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن ، اينما وجد عبر التراب الوطني، حيث نجد أن % 2.5 فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالأنترنت.
- تطوير الكفاءات البشرية :يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيا الاعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من اجل تعميم استعمال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.
- تدعيم البحث – التطوير و الابتكار :يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلاً قوياً بين البحث التطوير و عالم الاقتصاد، و هو ما ركزت عليه الحكومة من خلال زيادة معدل الانفاق على هذا القطاع.
- ضبط مستوى الاطار القانوني الوطني
- تثمين التعاون الدولي :يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيا الاعلام و الإتصال بعدد هائل من المشاريع المبعثرة ، لاسيما مع الاتحاد الأوروبي
- إجراءات تنظيمية :يستلزم تنفيذ استراتيجية تطوير مجتمع المعلومات دعماً منظماً هاماً ، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الابعاد لتكنولوجيا الاعلام و الإتصال.

الخاتمة

إن التقدم التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت وتطور وسائل دفع الكترونية كبديل عن تلك التقليدية سمح باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها ، و شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة ،حيث اتخذت وسائل الدفع الالكترونية عدة أشكال متعددة منها : البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الإلكترونية والمحافظ الالكترونية، ولمسايرة هذه التغيرات في الجزائر والانتقال إلى اقتصاد المعرفة ولاندماج ضمن الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري القيام بإصلاحات اللازمة وتحديث النظام البنكي الذي يعتبر حجر العثرة لأي تطور اقتصادي. ويمكن الخروج ببعض النتائج كمايلي:

نتائج إختبار الفرضيات :

1. إن التحول نحو اقتصاد معرفي يعني توفير بنية تحتية للتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، وهو ما يساهم في تحديث وسائل الدفع الالكترونية .

إن صعوبة تحديث نظم ووسائل الدفع في الجزائر سببه ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،بالإضافة الى عقبات ثقافية وتقنية و أمنية .

و من أهم الاقتراحات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:

- ✓ ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذا التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الادارية في المصارف فنياً وتقنياً لمواكبة التطور في مجال الأعمال المصرفية الحديثة.
- ✓ تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على زيادة عدد مستخدمي الانترنت .

الهوامش:

¹ محمد خضري، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفة، مؤتمر علمي الرابع بعنوان إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الاردن

² عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 25

³ هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 22

⁴ مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً" <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344>

⁵ عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص40

عامر بشير مرجع سابق، ص 40 ⁶

⁷ رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999 ص13.

⁸ <https://ar.wikibooks.org/> البنوك الإلكترونية

⁹ <https://mustafaameer2.wordpress.com/2012/09/28/> الصيرفة-الالكترونية

¹⁰ بن عيسى عنابي و عامر هوارى، مدى ادراك مستخدمي الانترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الالكتروني، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع بالبنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر 26 افريل 2011، ص 4

¹¹ عباس بلفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات المنعقد ب: 06 - 07 جوان 2005 بجامعة جيجل.

¹² عرابية رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، الجزائر، ص19

¹³ زين يونس، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2014، ص210

¹⁴ نفس المرجع

نفس المرجع ¹⁵

¹⁶ وهيبة عبد الرحيم، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر "الوضع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 44

¹⁷ وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 45

عامر بشير، مرجع سابق، ص 93 ¹⁸